مزيد من العزلة... مزيد من الحرب

حمّور زيادة

تتّسع اتهامات الحكومة العسكرية في السودان للعالم بالتآمر عليها. وزير الخارجية، المُكلّف الجديد، وصف الحرب السودانية بأنّها «حرب كونية ضدّ السودان»، بينما كان نائب رئيس مجلس السيادة مالك عقار أكثر تواضعاً، فاكتفى بالقول إنّ «العالم لا يريد للسودان أن يكون دولة قوية وذات سيادة». هذا ليس خطاباً جديداً في السياسة السودانية، إنّه خطاب نظام الحركة الإسلامية في السودان ذاته لثلاثين عاماً. خطاب بدأ في صباح 30 يونيو/ حزيران 1989، واستمرّ في إشاعة العداء مع العالم والقلاقل في المنطقة، مع شكوى دائمة من مؤامرة عالمية ضدّه.

تحجز الولايات المتّحدة موقعها الدائم على قائمة الاتّهام، وقد وصف نائب رئيس مجلس السيادة الحرب بأنّها «رُزعت ونَبَغتْ في أرض أميركية». لبريطانيا وفرنسا موقعهما، طبعاً، في الاتهامات. لا يمكنك معاداة العالم من دون وضع هذه الدول في قائمة الأعداء. هاجمت وزارة الخارجية بريطانيا، واتهمتها بدعم المليشيا، في مجلس الأمن، واتهم الفريق ياسر العطا، مساعد قائد الجيش، فرنسا بالسعي إلى توطين «عرب أفريقيا» في السودان. لكنّ مالك عقار أضاف للدولتَين عموم الاتحاد الأوروبي في اتهاماته لمُشعلي الحرب. مع هؤلاء تأتي الإمارات وكينيا وتشاد، ومعهم الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد). وعلى رأس القائمة بعثة الأمم المتّحدة لدعم الانتقال في السودان (يونيتامس)، التي اتهمها الجيش السوداني بتحريض قائد قوات الدعم السريع على التمرّد ضدّ حليفه القديم قائد الجيش عبد الفتّاح البرهان. بل اتهم أحد الدبلوماسيين السابقين، وأحد القيادات الإسلامية، مبعوث الأمين العام إلى السودان بالمشاركة الشخصية في اختطاف قوات الدعم السريع لأحد القيادات الإسلامية، وذكر أنّ «القيادة في الخرطوم» أبلغتهم بأنّ مبعوث الأمين العام للأمم المتّحدة فولكر بيرتس ترجم بنفسه ونشر اعترافات تحت الضغط أدلى بها القيادي المختطف (!) كلّ الدنيا في خريطة الجيش تبدو محيطاً معادياً. والكون والعالم أجمع يتآمرون على الدولة السودانية (!)، حتى مصر، التي كانت تبدو مُقرّبة من الجيش، واجهتها الخارجية السودانية بموقف عجيب من دعوتها إلى مُؤتمر جامع للسياسيين السودانيين. موقف قد يُدخل مصر في قائمة الأعداء، قريباً، لا سيّما مع اعتراضها المُتوقّع على منح روسيا قاعدة في البحر الأحمر.

حتى هذه اللحظة، ليس للحكومة العسكرية في السودان حليف واضح إلا روسيا. فهي التي دعمت شرعية الحكومة العسكرية، وهو أمر يسعى له قادة الجيش منذ انقلابهم المشترك مع قائد «الدعم السريع» في أكتوبر/ تشرين الأول 2021. فمنذ الانقلاب على الحكومة المدنية الانتقالية ظلّت الحكومة العسكرية تبحث عن الشرعية والاعتراف الدولي. وتبدو لحد 15 إبريل فرصة مناسبة لها للحصول على هذا الاعتراف. كما أعلن مساعد قائد الجيش أنّ روسيا ستمدّهم بالسلاح، في مقابل منحها نقطة ملاحية على البحر الأحمر. ومع تطبيع العلاقات مرة أخرى مع إيران، وعودة العلاقات الدبلوماسية، يبدو واضحاً أنّ النظام العسكري اختار معسكره بوضوح، وهو معسكر جرّب نظام عمر البشير التحالف معه، حتى ذهب متوسّلاً إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمام كاميرات الإعلام، طالباً منه «الحماية من أميركا»، وهو ما لم يحصل عليه. وسبق لنظام البشير أن احتمى بالحليف الإيراني حتى وقفت البوارج الإيرانية في مدينة بورتسودان، وأعلنت حمايتها للسواحل السودانية. رغم ذلك، قطع نظام البشير العلاقات مع إيران، وصادر سفارتها، وأعلن العداء تجاهها، عندما لاحت له فرصة دعم مادّي خليجي.

قد يُكرّر النظام العسكري المأزق ذاته، الذي وضع نظام البشير فيه السودان. ويدخل البلاد (أو ما يتبقّى منها بعد هذه الحرب) مرّة أخرى، في عزلة ومواجهات مع المجتمع الدولي، لكن هذه المرّة في ظروف أسوأ.

عن الأصولية الإسلامية المعاصرة

بشار نرش

تُعرف الأصولية مصطلحاً مُجرداً بأنّها «التمسّك بكلّ اتجاه فكري أو ديني قديم»، غير أنّ هذا المصطلح، في وقتنا الراهن، يُعدّ من المصطلحات الشائكة والمُلتبسة، إذ تتجلّى إشكاليته من خلال أبعاد مُتعدّدة تشمل دلالة المصطلح واستخداماته، وحتّى نشأته وتطوّره التاريخي، وإذا كانت الأصولية تنبع في الأساس من منبع ديني، فإنّ المفهوم يتّسع للدلالة، أيضاً، على كلّ ما يُمثّل أيديولوجيا أو تراثاً لا بدّ من العودة إلى أصولها، وفق اعتقاد من يؤمن بها ويدعو إليها. وهذا يعني أنّ هناك أصولية دينية مرتبطة بالأديان، وأصولية فكرية لا تقوم على الأساس الديني، وهذه الأصولية الفكرية تعدّ من أكثر المصطلحات السياسية إثارة، التي ازدادت حدّة استخدامها منذ ثمانينيات القرن العشرين، لأسباب متعدّدة، وهي تشير في معناها العام إلى التمسّك الصارم بالمعتقدات والتقاليد الفكرية والسياسية والثقافية، والرفض القاطع لأيّ محاولة للتحديث أو التغيير.

وبالتالي، فإنّ هذا المفهوم في دلالته الحاضرة في الخطاب العام المتداول والشائع يُطلق على كلّ جماعة متشدّدة ترفض الحضارة والتطور بحجّة العودة إلى الأصول، وبالتالي فالأصولي هو الجامح للسياسيين السودانيين. موقف قد يُدخل مصر في قائمة الأعداء، قريباً، لا سيّما مع اعتراضها المُتوقّع على منح روسيا قاعدة في البحر الأحمر.

حتى هذه اللحظة، ليس للحكومة العسكرية في السودان حليف واضح إلا روسيا. فهي التي دعمت شرعية الحكومة العسكرية، وهو أمر يسعى له قادة الجيش منذ انقلابهم المشترك مع قائد «الدعم السريع» في أكتوبر/ تشرين الأول 2021. فمنذ الانقلاب على الحكومة المدنية الانتقالية ظلّت الحكومة العسكرية تبحث عن الشرعية والاعتراف الدولي. وتبدو لحد 15 إبريل فرصة مناسبة لها للحصول على هذا الاعتراف. كما أعلن مساعد قائد الجيش أنّ روسيا ستمدّهم بالسلاح، في مقابل منحها نقطة ملاحية على البحر الأحمر. ومع تطبيع العلاقات مرة أخرى مع إيران، وعودة العلاقات الدبلوماسية، يبدو واضحاً أنّ النظام العسكري اختار معسكره بوضوح، وهو معسكر جرّب نظام عمر البشير التحالف معه، حتى ذهب متوسّلاً إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمام كاميرات الإعلام، طالباً منه «الحماية من أميركا»، وهو ما لم يحصل عليه. وسبق لنظام البشير أن احتمى بالحليف الإيراني حتى وقفت البوارج الإيرانية في مدينة بورتسودان، وأعلنت حمايتها للسواحل السودانية. رغم ذلك، قطع نظام البشير العلاقات مع إيران، وصادر سفارتها، وأعلن العداء تجاهها، عندما لاحت له فرصة دعم مادّي خليجي.

قد يُكرّر النظام العسكري المأزق ذاته، الذي وضع نظام البشير فيه السودان. ويدخل البلاد (أو ما يتبقّى منها بعد هذه الحرب) مرّة أخرى، في عزلة ومواجهات مع المجتمع الدولي، لكن هذه المرّة في ظروف أسوأ.

تصليب الموقف العربي يوقف الحرب

محمود الريماوي

مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأميركية (نوفمبر/ تشرين الثاني المُقبل)، ومع اشتداد الحملة الانتخابية في هذه الأونة، فإنّ مواقف المُترشّحين تصبح أكثر التصاقاً بدولة الاحتلال، وقد لوحظ أنّ دونالد ترامب، الذي خَصْم، من قبل، حيّزاً ضيّقاً لمحاباة تل أبيب في حملته، قد أخذ يعلن مواقف من قبيل: أنّه سيلجأ إلى سحق احتجاجات الجامعات المؤيّدة للعدالة في فلسطين ما إن يعود إلى البيت الأبيض مُجدّداً، فيما يتعرّض جو بايدن، لقاء خلافاته التكتيكية المحدودة مع بنيامين نتنياهو، لحملة من أوساط هذا الأخير، عنوانها؛ تفضيل تل أبيب منافسه عليه، وذلك، من أجل الضغط عليه لاتخاذ مواقف أكثر تطابقاً مع حكومة نتنياهو، ومع حرب الإبادة على غزّة، وقد بدأت تؤتي هذه الحملة ثمارها، في دفاع كبار الناطقين الأميركيين عن اقتحام مدينة رفح، واستهداف المدنيين فيها، بالقول إنّ العملية ما زالت محدودة، علماً أنّ هذه المدينة محدودة في مساحتها، إذ تبلغ نحو سُدس مساحة قطاع غزّة، لكنّها ضمّت أكثر من نصف عدد سكان القطاع، عشية الهجوم عليها في وقت سابق من مايو/ أيّار الماضي. وهذا الوصف بمحدودية العملية، على دفعات وبالقصف من البرّ والجوّ، جاء بعدما عبّر البيت الأبيض عن «حزنه» لاستهداف خيام النازحين، حزن مزعوم أقرب إلى دموع التماسيح، إذ لا يترتب عليه أيّ أثر سياسي.

ومن المُقدّر أن يتواصل اقتراب المُترشّح بايدن من محدودات سياسة نتنياهو في الأشهر الباقية، إذ رفض المُترشّح الديمقراطي، الرئيس الحالي، سماع أصوات الأجيال الشابّة في الحزب الديمقراطي، فضلاً عن المحتجّين في الشوارع من مختلف الفئات، بمن فيهم أميركيون يهود، تدعو لوقف الحرب على غزّة، مفضّلاً الإصغاء للمنظمات الصهيونية الناشطة والتقليد برؤاها، ممّا يجعل بايدن أسوأ رئيس ديمقراطي في تعامله مع «أزمة الشرق الأوسط» منذ نحو ربع قرن، وذلك، مقارنة بالرئيسين الأسبقين بيل كلينتون وباراك أوباما. وقد حسم الرجل الأمر حين كشف عن وجهه الأيديولوجي بإعلان صهيونيته، ممّا جعله رئيساً مُطيعاً للمحافل الصهيونية، ومن غير أن يتورّع عن رعاية حرب الإبادة، ممّا يجعل الهوة واسعة بينه وبين كلينتون، الذي أوقف حرب الإبادة في البلقان في أواخر التسعينيات، كما لا يتورّع الرجل الثمانيني عن النيل من الأمم المتّحدة، ممثلة بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، ومحكمة العدل الدولية، وهو ما سوف يحفّز زعماء آخرين في عالمنا للتمرّد على الشرعية الدولية، اقتداءً بـ«المسار السليم» لسيّد البيت الأبيض، قائد الدولة العظمى.

وبينما ارتبطت السياسة الأميركية منذ العام 2001 بمكافحة الإرهاب، فإنّ جو بايدن لا يتردّد، ومن دون أدنى دزّة خجل، في دعم إرهاب الدولة الإسرائيلية ضدّ المدنيين، ومرافق الحياة المدنية، وانتهاكها لسائر القوانين الدولية الإنسانية، والاستبسال من أجل منع محاسبتها، وبما يهدم حقّاً قواعد السياسة الدولية والنظام الدولي، ومن ذلك، تحويل مجلس الأمن منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي مجلس حرب، وذلك، إرضاءً لشركائه في تل أبيب، ومَن يمثّل هؤلاء في الولايات المتّحدة. والسبيّ في ما تقدّم أنّ تراجع بايدن عن سياسات اعتمدها الديمقراطيان كلينتون وأوباما يوازيه تراجعٌ في الموقف العربي الرسمي، فبينما يوصف سلوك دولة الاحتلال بأوضح العبارات في بيانات القمم العربية، إلا أنّ إجمالي الموقف العربي الرسمي ينطق بأنّ الدولة المحتلّة والغاشمة باتت من «ثوابت» المنطقة، وأنّه محظور، بالتالي، المساس بالعلاقة معها، رغم ما ترتكبه من فظاعات، ورغم تنصّلها الصارخ من مقتضيات السلام. وهذا ما يُفسّر الإجراءات العربية الطفيفة، التي اتُّخذت في حقّ تل أبيب، وفي مثل هذه البيئة السياسية، فإنّه ليس من المُستغرب أن تجنح الإدارة الأميركية، وتشتطّ، في رعاية حرب الإبادة وإدامتها، ما دام أصحاب العلاقة في المنطقة، ليسوا في وارد اتّخاذ إجراءات تتماشى مع جسامة الجرائم الإسرائيلية وتكرارها. إنّ إجراءات مثل الحدّ من العلاقات وتقليصها كانت، ولا تزال، تؤدّي إلى نتائج باهرة، وبما يفوق النتائج المرجوّة من جولات لجنة الاتصال الوزارية، واجتماعاتها هنا وهناك. إنّ تصليب الموقف العربي باتجاه اتخاذ إجراءات ملموسة، من شأنه أن يشكّل عنصراً حاسماً لوقف الحرب، وسبقَ لوزير الخارجية التركي هاكان فيدان، الذي قطعت بلاده علاقاتها التجارية مع تل أبيب، أن صرّح خلال الأسابيع الأولى من الحرب، بأنّ أنقرة على استعداد للنظر في اتخاذ موقف جماعي ضدّ حكومة نتنياهو، ولم يلقَ آنذاك تصريح المسؤول التركي الصدى المأمول، وكانت النتيجة هي محافظة التوحّش الإسرائيلي على تبجّحه وتيرته، مع استمرار الخطاب العربي الرسمي المُعترض على الحرب والداعي لوقفها، وسط تجاهل أميركي مُطرد لهذه الدعوات، ورغم العلاقات الوثيقة، التي تربط واشنطن بعدد كبير من العواصم العربية، لكنّ واشنطن تُرجّح علاقتها مع تل أبيب على علاقاتها العربية مجتمعة.

> **إنّ تصليب الموقف العربي باتجاه اتخاذ إجراءات ملموسة، من شأنه أن يشكّل عنصراً حاسماً لوقف الحرب**

وبالإشارة إلى مواقف أقلّ سوءاً كلينتون ولأوباما، فمن المفيد التذكير بأنّ الأطراف العربية الرسمية كانت، آنذاك، أشدّ حزماً في موقفها من دولة الاحتلال، وتقرن أقوالها بالأفعال. ولهذا، تتضاءل فرص كبح نتنياهو لوقف حربه المسعورة على المدنيين، بفعل ضغوط خارجية؛ أميركية وأوروبية وعربية، فيما يبقى الرهان معقوداً على انعكاس صمود المقاومة على التجاذبات الإسرائيلية الداخلية، وعلى حركة الاحتجاج في الشارع الإسرائيلي، فالجيش هناك يكتم خسائره البشرية، غير أنّ الجمهور بات يعرف حجم هذه الخسائر، كما يدرك مدى الخسائر التي لحقت بالاقتصاد، فضلاً عن انكشاف زيف المظلومية الإسرائيلية المزعومة (الاحتلال مظلوم من الشعب الرازح تحت الاحتلال) فيما يبدو كلّ من بايدن وترامب أنّه أسوأ من الآخر في نظر قطاعات تتنامى في المجتمع الأميركي، إذ إنّ كليهما يتنافسان على تبنّي حرب الإبادة ورعايتها، وحتّى تشجيع قادتها، رغم الإدانات الواسعة من أكبر هيئتَين قضائيتَين دوليتَين وهما؛ محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، وهو، وإن كان قراراً متأخّراً كثيراً، إلا أنّها وسط تهديدات يتعرّض لها القضاة، ليس من طرف تل أبيب فحسب، بل من جانب مُشرّعين في الكونغرس، بما يُزيل الفوارق بين رجال المافيا وهؤلاء.

(كاتب من الأردن)

لماذا لا تردّ مصر على انتهاكات إسرائيل؟

عمر سمير

قبل أيام، استشهد اثنان من عناصر الجيش المصري في اشتباكات ليست الأولى، ولن تكون الأخيرة، على الحدود مع فلسطين المحتلة، المُعضلة أنّ الجيش والسلطات المصرية ذكرا هوية الجندي المغدور، ووصفه ببيان المتحدّث العسكري، الذي جاء متأخراً كثيراً، بـ «أحد عناصر التأمين»، وانطلقت مواقع التواصل الاجتماعي في متابعة الحادث، ما المتوسّط تجعل تونس حارس حدود لها، ومركز توطين للمهاجرين غير النظاميين، كما يتغاضى عن التقارير التي تُسلّط الضوء على الانتهاكات التي تُمارس في حقّ المهاجرين التونسيين في سجون إيطاليا، وغيرها من نقاط العبور.

(كاتب تونسي)

الإجراءات في مواجهة حقوق المواطنين وحرّياتهم وانتهاكها. ومن الواضح أنّ الجهاز الأمني في تونس يستمدّ سطوته من سياسات رأس السلطة التنفيذية، وتحريضه على المعارضة، رغم ادعاء تلك السلطة حماية الحقوق والحرّيات، كما هو حال القضاء، الذي تحوّل وظيفةً خاضعةً للتعليمات، وليس سلطة القانون والضمير الأخلاقي، وإلا، لسائل أن يسأل: كيف تتجاهل السلطة السياسية حادثة تعذيب خطيرة في حقّ محامٍ معروف رغم القوانين المانعة لذلك؟ وكيف يأمن المواطن البسيط على حاله من بطش الشرطة، بعد ذلك؟ كيف تتجاهل دولة العلو الشاهق لقيس سعيّد سجن ناشطة في المجتمع المدني بتهم تتعلّق بالدفاع عن المهاجرين من جنوب الصحراء، رغم حداثة إنجابها مولوداً يُخضّ يومياً إلى السجن، تقوم بإرضاعه في ظروف غير إنسانية وغير أخلاقية؟ كما تتجاهل السلطة التونسية نداءات الاستغاثة من داخل السجن، ومن الأطبّاء، بضرورة إخراج السجين والناشب السابق راشد الخياري من معتقله إلى المستشفى لإجراء عملية عاجلة، بسبب انتشار ورم خبيث في جسده (!)

> **كيف تتجاهل السلطة السياسية حادثة تعذيب خطيرة في حقّ محامٍ؟ وكيف يأمن المواطن البسيط على حاله من بطش الشرطة، بعد ذلك؟**

تشهد سجون قيس سعيّد حالات عديدة من الانتهاك للحرمة البشرية، وحرمان المعتقلين من معاملة إنسانية لائقة، منها وضعية النائب والوزير السابق محمد بن سالم، الذي صار مُقعداً، والحالة الصحّية الحرجة للشيخ المُسنّ النائب السابق حبيب اللوز وآخرين كُثُر. لم تكفّ سلطة الانقلاب عن تلفيق التُّهم للمعارضين، والزجّ بهم في السجون، بل تعدّى الأمر ذلك ليصل إلى التشفّي، وإطلاق يد الجهاز الأمني للعودة إلى ممارسات نظام بن علي. نددت بيانات أوروبية وأميركية وفرنسية برفض طلب معاينة الطبّ الشرعي المُتّهم، تحت شعار «لا أريكم إلا ما أرى».

تكثّفت في الآونة الأخيرة حملات الاعتقال التي طاولت إعلاميين ومدوّنين ومحامين ونشطاء مجتمع مدني، على خلفية آرائهم ومواقفهم من السلطة أو بعض السياسات، إذ برز الطرف الأمني بعنجهيته وخرقه سلطة الانقلاب، شكلاً وليس مضموناً، إلا أنّ هذه الدول لا شرعية أخلاقية لها لمحاولة إعطاء دروس في الحقوق والحرّيات، أولاً، لما سجّله العالم من مواقفها المُخزية تجاه الإبادة الجماعية في قطاع غزّة، وتبريرها تقتيل المواطنين الفلسطينيين، وملاحقة المتضامنين مع القضية الفلسطينية داخل ترابها والتضييق عليهم، ثانياً، لازدواجية معاييرها ومواقفها أمام الأحداث في تونس، منذ 25 يوليو (2021)، وسلسلة الاعتقالات والانتهاكات، أما التناقض الجوهري مع موقف قيس سعيّد من الانقلاب على تلفيق التُّهم للمعارضين، والزجّ بهم في السجون، بل تعدّى الأمر الداخلية هذه الرواية، التي عوينت من طرف هيئة الدفاع، وهدّدت بملاحقة كلّ من ينفي الرواية الرسمية للأمن، إلى جانب رفض طلب معاينة الطبّ الشرعي المُتّهم، تحت شعار «لا أريكم إلا ما أرى».

تكثّفت في الآونة الأخيرة حملات الاعتقال التي طاولت إعلاميين ومدوّنين ومحامين ونشطاء مجتمع مدني، على خلفية آرائهم ومواقفهم من السلطة أو بعض السياسات، إذ برز الطرف الأمني بعنجهيته وخرقه

كاريكاتير كارتون موفمنت

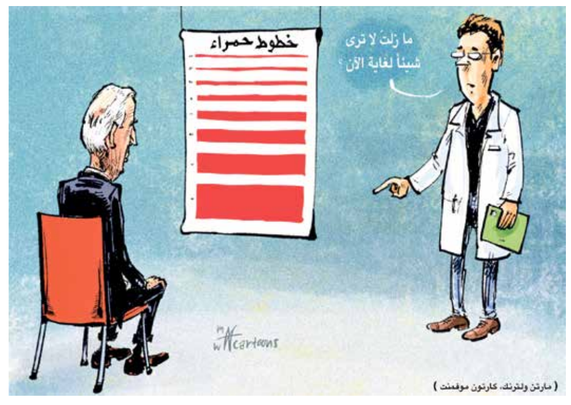

عودة التعذيب في تونس

محمد خليل برعومي

«هايلة (رائعة) البلاد.. تعذيب واستبداد»، شعارٌ رفعه المحامون التونسيون في وقفتهم الاحتجاجية تنديداً بالاعتداء الأمني الوحشي على المحامي مهدي زقروبة، بعد اعتقاله إثر رفعه دار المحامين في تونس العاصمة، اعتقالٌ من دون سابق إنذار أو توجيه استدعاء أو حتّى إصدار بطاقة جلب في حقّ المُتّهم، الذي يتمتّع بصفته ممارساً مهنة المحاماة بترتيبات خاصّة، تتعلّق بإجراءات الدعوة للمثول أمام التحقيق. وتُفقّ الاعتداء على المحامي خلال عملية دهم المؤسّسة التابعة لهيئة المحامين، وتهشيم بعض الممتلكات والأبواب، من دون تفسير أو توضيح، لبتيبّن، بعد ذلك، أنّ سبب الاعتقال ادّعاءُ بطرد مهدي زقروبة أحدَ أعوان الشرطة المُتخفّين من جهاز الاستعلامات، الذي كان يجول بين المحامين داخل المحكمة الابتدائية في العاصمة تونس، خلال وقفة احتجاجية، تزامنت مع مثول المحامية والمحلّلة الإعلامية سنيّة الدهماني أمام قاضي التحقيق، التي تعرّضت إلى حادثة مُماثلة، قبل أيام، حين اقتحم عناصرُ شرطةٍ مُلثّمون ويزّي مدنيّ مقرّ العمادة لاعتقالها عنوةً، على خلفية تصريح إعلامي في نقاش بشأن ملفّ المهاجرين من جنوب الصحراء، تعرّض المحامي المُعتقل إلى تعذيب قطعت معه تونس منذ سنوات، وفق تصريح زملائه في المهنة، الذين أكّدوا أنّ زقروبة واجه تعنيفاً خطيراً خلال فترة الاحتفاظ به بمكتب كرامته الجسدية. في مقابل ذلك، رفضت وزارة الداخلية هذه الرواية، التي عويبت من طرف هيئة الدفاع، وهدّدت بملاحقة كلّ من ينفي الرواية الرسمية للأمن، إلى جانب رفض طلب معاينة الطبّ الشرعي المُتّهم، تحت شعار «لا أريكم إلا ما أرى».

تكثّفت في الآونة الأخيرة حملات الاعتقال التي طاولت إعلاميين ومدوّنين ومحامين ونشطاء مجتمع مدني، على خلفية آرائهم ومواقفهم من السلطة أو بعض السياسات، إذ برز الطرف الأمني بعنجهيته وخرقه سلطة الانقلاب، شكلاً وليس مضموناً، إلا أنّ هذه الدول لا شرعية أخلاقية لها لمحاولة إعطاء دروس في الحقوق والحرّيات، أولاً، لما سجّله العالم من مواقفها المُخزية تجاه الإبادة الجماعية في قطاع غزّة، وتبريرها تقتيل المواطنين الفلسطينيين، وملاحقة المتضامنين مع القضية الفلسطينية داخل ترابها والتضييق عليهم، ثانياً، لازدواجية معاييرها ومواقفها أمام الأحداث في تونس، منذ 25 يوليو (2021)، وسلسلة الاعتقالات والانتهاكات، أما التناقض الجوهري مع موقف قيس سعيّد من الانقلاب على تلفيق التُّهم للمعارضين، والزجّ بهم في السجون، بل تعدّى الأمر الداخلية هذه الرواية، التي عويبت من طرف هيئة الدفاع، وهدّدت بملاحقة كلّ من ينفي الرواية الرسمية للأمن، إلى جانب رفض طلب معاينة الطبّ الشرعي المُتّهم، تحت شعار «لا أريكم إلا ما أرى».

عقوبة رفع علم فلسطين في البرلمان الفرنسي

بشير البكر

عقوبة ثقيلة، وقعت على النائب عن حزب فرنسا الأبية سياستيان دبلوغو، تمنعه من ممارسة وظيفته نائباً للشعب مدّة أسبوعين، وتخفّض مرتّبه إلى النصف مدّة شهرين، بسبب رفع علم فلسطين يوم الثلاثاء الماضي، خلال جلسة برلمانية مخصّصة لمناقشة الحرب على غزّة. وكان هدف النائب من ذلك توجيه رسالة إلى الحكومة الفرنسية، بالتزامن مع اعتراف كلّ من إسبانيا وأيرلندا والنرويج بالدولة الفلسطينية، تطالبها بأن تخطو الخطوة ذاتها، ونجح فعلاً في إثارة ضجّة إعلامية وسياسية استمرت عدّة أيام، لفتت الانتباه، وحرّكت مظاهرات ضدّ المجازر في غزّة. والأمر الغريب أن تتصدّى له، على نحو فوري، رئيسة البرلمان يائيل براون بيفيه، وتعقد اجتماعاً سريعاً من أجل إدانة العملية، ومعاقبة النائب، الذي «تصرّف على نحو غير لائق»، على حدّ وصفها. وعلى سبيل التنويه، فإنّ رئيسة البرلمان الفرنسي كانت من أوائل من زاروا مستوطنات غلاف غزّة بعد عملية 7 أكتوبر (2023)، وصدرت عنها تصريحات أثارت ردّات فعل عُدّت غير مُعبّرة عن موقف فرنسا، فصرّح زعيم حزب فرنسا الأبية جان لوك ميلانشون، في حينه، «بيفيه تحيّم في تل أبيب لتشجيع الإسرائيليين على ارتكاب المجازر. إنّها لا تتكلّم باسم الشعب الفرنسي». ولم يحاكمها أحد أو يدينها بصورة رسمية، وكان هذا مُستبعداً، وغير وارد، في ظلّ استنفار رسمي إلى جانب إسرائيل، في حينه، قبل أن تعود باريس إلى موقفها المتوازن من الصراع، القائم على أساس حلّ الدولتَين.

في إيطاليا، وقف عدد من نوّاب حركة خمس نجوم المعارضين، ورفعوا خمسة أعلام فلسطينية في داخل البرلمان، أثناء إلقاء زميلهم ريكاردو ريتشيارديّ، العضو في مجموعتهم، خطاباً طالب فيه بالاعتراف بدولة فلسطينية، واكتفت رئيسة الجلسة بالإشارة إلى أنّه لا يجوز «إظهار أيّ رموز مهما كانت». وسارع النوّاب إلى تسليم الأعلام من دون التعرّض لأيّ عقوبة فورية، ولم يحتجّ أحد، بما في ذلك أصدقاء إسرائيل، ولم تُثر حول الأمر زوبعة إعلامية وسياسية كما حصل في فرنسا. وجرى النظر إلى التصرّف على أنّه تعبير عن موقف تضامني لا أكثر. قد يكون فيه تجاوز لقانون البرلمان الذي يمنع رفع علم غير علم البلاد، ولكنّه ليس جريمة، لأنّ المقصود به ليس إهانة العلم الرسمي. وعلى هذا، يبقى تصرّف رئيسة البرلمان الفرنسي نشازاً، وهو يُحتسب ضمن التوظيف الخارج عن السياق لمسألة «معادة السامية»، وتحويلها إلى أداة قمع لمنتقدي إسرائيل.

رفع العلم الفلسطيني ليس ممنوعاً في المستوى الرسمي في فرنسا، وهناك مُمثّلية فلسطينية في باريس منذ أواخر السبعينيات، يرفرف فوقها العلم، وتحظى بمعاملة دبلوماسية في مستوى سفارة منذ عام 2010، وتعدّ العلاقات متميزة إلى حد كبير، وكانت باريس سبّاقة للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وهي المحرّك لذلك على المستوى الأوروبي، من خلال «إعلان البندقية» عام 1980، وكان الرئيس فرانسوا ميتران أول زعيم أجنبي يطالب إسرائيل بالاعتراف بحلّ الدولتَين، وقد فعل ذلك من على منبر الكنيست خلال زيارة رسمية لإسرائيل في عام 1982، وعلى هذا الأساس، استقبل الرئيس الراحل ياسر عرفات رسمياً في باريس عام 1988. وإلى حين «7 أكتوبر»، لم يكن هناك أيّ إجراءات فرنسية تمييزية ضدّ الفلسطينيين، وحتّى قرار وزير الداخلية بمنع المظاهرات المؤيّدة لفلسطين جرى التراجع عنه. ومن هنا، يبدو مستهجناً تصرّف رئيسة البرلمان، وغير متناسب مع ما قام به النائب البرلماني من التفاتة تضامنية ليس أكثر، ولا يختصّ بوظيفتها، بقدر ما يتعلق بتأييدها لإسرائيل، وهذا أمر له نتائج سلبية في مستوى الرأي العام الفرنسي، الذي تطور إلى حدّ كبير لصالح الشعب الفلسطيني، الذي يواجه حرب إبادة في قطاع غزة.

النقش على صاروخ: «اقضوا عليهم»

بيار عقيقي

«اقضوا عليهم». كلمتان كتبتهما المُرشّحة السابقة لكسب بطاقة الترشيح للرئاسيات الأميركية عن الحزب الجمهوري نيكي هايلي على واحد من الصواريخ الإسرائيلية المركونة على الحدود مع لبنان. هايلي، بالمناسبة، كانت سفيرة الولايات المتّحدة لدى الأمم المتّحدة بين عامي 2017 و2018، أي الشخص المفترض أن يعبّر عن السياسة الخارجية لبلاده في أهم منتدى دولي في العالم. لم تختلف كتابة هايلي عما دوّنه أطفال إسرائيليون على صواريخ مماثلة خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف 2006. الفارق أنّ الأطفال يبقون أطفالاً، حتى حين يُربّون على الحقد والإجرام. لكنّهم أطفال حتى يكبروا. أمّا هايلي، فليست سوى التعبير الأنقى عن نوعية رديئة من السياسيين، القادرين على خوض النقاشات في كلّ المجالات مع استخدام التعابير المُنمّقة، والرافضين للاصطفاف إلى الجانب الصحيح من التاريخ، فقط. لأنّ العقلية الاستعمارية مهيمنة في تفكيرهم. هايلي نفسها، مُؤسّسة جمعية أوربجينال 6 فاونديشن، خلال ولايتها حاكمة لولاية كارولينا الجنوبية بين عامي 2011 و2017. وفي إحدى العبارات الواردة لهايلي في تعريف الجمعية على موقعها الإلكتروني، كُتب التالي: «أريد من الأطفال أن يفكّروا ويحلموا والإدراك بأنّ النمو لبروتوكول كيوز (2004)، تدخل مكونات إسرائيلية في صناعتها للاستفادة من جوافر ضريبية وتصديرية لأميركا لتحدث تراكماً للثروات والنفوذ لدى نخبة ليس من مصلحتها، في أيّ وقت من الأوقات، توتّر العلاقات بين البلدين. هذا، أيضاً، مردود عليه بأنّ أكبر الشركاء الإقليميين للاحتلال، وهي تركيا، قامت بقطع العلاقات التجارية والاقتصادية، وهو، وإن كان قراراً متأخّراً كثيراً، إلا أنّها وسط تهديدات يتعرّض لها القضاة، ليس من طرف تل أبيب فحسب، بل من جانب مُشرّعين في الكونغرس، بما يُزيل الفوارق بين رجال المافيا وهؤلاء.

(كاتب من الأردن)

إلى حتى في موقفه الذي يعدّه البعض في صلب قضية التهجير، يسبب النظام هذا الموقف، منذ البداية، باعتباره تهديداً لاتفاقية السلام، والجهود المبذولة منذ أربعين عاماً، تلك الاتفاقية، التي تُنتهك ليل نهار من الاحتلال، بل يضاف إليها ضرب الكيان بالقرارات الدولية، سواء بقطع العلاقة الدبلوماسية أو مجلس الأمن أو الجنائية الدولية، عرض الحائط، واستمرارها في دهس القانون الدولي. إذن، نحن في هذه الحوادث الفردية المتراكمة كلّها لا تُنزال تُحدث تراكماً من انفصال، بين مزاج شعبي عام جارف ومتعاطف مع منفّذي تلك العمليات أو ضحاياها من جنودنا، وبين خزي وتبرؤ حكومي شبه تامّ من هذه الأفعال، بل وتشنيع بها، وتحذير منها في كثير من الأحيان، وهذا خطر، أيضاً، على النظام ذاته براكم غضبا.

(كاتب مصري)

> **أقامت تركيا الدنيا ولم تقعدها عقب احداث السفينة مرمرة في عام 2010، أمّا إيران فتردّ على الهجمات السيبرانية بهجمات أعنف**

حقيقي عقب استشهاد أيّ مُجنّدين، بل هذه المرّة، يتعامل الإعلام وخبراء النظام في موقفها من دولة الاحتلال، وتقرن أقوالها بالأفعال. ولهذا، تتضاءل فرص كبح نتنياهو لوقف حربه المسعورة على المدنيين، بفعل ضغوط خارجية؛ أميركية وأوروبية وعربية، فيما يبقى الرهان معقوداً على انعكاس صمود المقاومة على التجاذبات الإسرائيلية الداخلية، وعلى حركة الاحتجاج في الشارع الإسرائيلي، فالجيش هناك يكتم خسائره البشرية، غير أنّ الجمهور بات يعرف حجم هذه الخسائر، كما يدرك مدى الخسائر التي لحقت بالاقتصاد، فضلاً عن انكشاف زيف المظلومية الإسرائيلية المزعومة (الاحتلال مظلوم من الشعب الرازح تحت الاحتلال) فيما يبدو كلّ من بايدن وترامب أنّه أسوأ من الآخر في نظر قطاعات تتنامى في المجتمع الأميركي، إذ إنّ كليهما يتنافسان على تبنّي حرب الإبادة ورعايتها، وحتّى تشجيع قادتها، رغم الإدانات الواسعة من أكبر هيئتَين قضائيتَين دوليتَين وهما؛ محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، وهو، وإن كان قراراً متأخّراً كثيراً، إلا أنّها وسط تهديدات يتعرّض لها القضاة، ليس من طرف تل أبيب فحسب، بل من جانب مُشرّعين في الكونغرس، بما يُزيل الفوارق بين رجال المافيا وهؤلاء.

(كاتب من الأردن)

الولايات المتّحدة والتدمير الممنهج للمؤسّسات العالمية

حسن نافعة

قصّة الولايات المتّحدة مع المؤسّسات العالمية، خاصّة المعنية منها بحفظ السلم والأمن الدوليّين، لا تخلو من إثارة. فحين وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، بدا العالم مذهولاً أمام حجم الدمار الذي خلّفته، ما ساعد على أن يصبح القادة أكثر قابلية للانفتاح على أفكار جديدة لإدارة العلاقات الدولية، بطريقة تمنع تكرار ما حدث. من بين أكثر الأفكار أهمّية، التي طُرحت في ذلك الوقت، إدارة العلاقات الدولية من خلال مؤسّسات دائمة تحكمها أسس وقواعد متّفق عليها، بدلاً من تركها فريسة «توازن القوى»، الذي ثبت فشله، وأدّى إلى تفاقم الصراعات في العالم. ولأنّ الرئيس الأميركي وودرو ويلسون، وهو في الأصل أستاذ للعلوم السياسية، كان من أكثر قادة العالم حماسةً لإقامة منظّمة عالمية تتولّى مهمّة حفظ السلم والأمن الدوليَين، فقد أسند إليه مُؤتمر الصلح، المُنعقد في فرساي، رئاسة اللجنة المُكلّفة بصياغة دستور أول منظّمة دولية في تاريخ البشرية تتولّى هذه المهمّة، ألا وهي «عصبة الأمم». ورغم ما بذله الرئيس ويلسون من جهد هائل في تأسيس هذه المنظّمة، إلا أنّه فشل في إقناع الكونغرس بالموافقة على معاهدتها المُنشئة. وغياب الولايات المتّحدة عن «عصبة الأمم» كان أحد أكثر الأسباب أهمّية، التي أدّت إلى فشل هذه المنظّمة في الحيلولة دون اندلاع حرب عالمية ثانية، وبالتالي، إلى انهيارها في نهاية المطاف.

أسباب كثيرة تُفسّر رفض الانضمام إلى «العصبة»، أكثرها أهمّية خشية الولايات المتّحدة من الانغماس في النزاعات الأوروبية، وحرص الدولة الأميركية العميقة على إحكام هيمنتها، أولاً، على الأميركيتَين، اتساقاً مع مبدأ مونرو لعام 1823، قبل التطلّع إلى القيام بدور عالمي في وقت كانت فيه القوى الأوربية ما تزال مسيطرة على النظام العالمي. وعندما اضطرت الولايات المتّحدة للمشاركة من جديد في الحرب العالمية الثانية، كانت موازين القوى في النظام العالمي قد تغيّرت كثيراً، وهو ما يفسّر لماذا أصبحت الدول المتحالفة والمنتصرة في هذه الحرب شديدة الحرص على ضمان المشاركة الأميركية الفاعلة في إنشاء وإدارة منظومة المؤسّسات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب، ولماذا أصبحت الولايات المتّحدة نفسها حريصة، أيضاً، ليس على المشاركة فحسب، وإنما على القيادة. لذا، لم يكن غريباً أن تُعقد معظم المؤتمرات التأسيسية لهذه المنظومة في مدن أميركية، وأن تصبح نيويورك هي المقرّ الرئيسي لمنظّمة الأمم المتّحدة، وواشنطن هي المقرّ الرئيسي للوكالات الاقتصادية المتخصّصة، التي تأسّست بموجب اتفاقيات بريتون وودز.

إنّ الفحص المتأنّي للسياسة التي انتهجتها الولايات المتّحدة تجاه المؤسّسات الدولية، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، يثبت حقيقة تبدو صادمة لكثيرين، وهي أنّنا إزاء دولة لا تؤمن بجدوى الدبلوماسية مُتعدّدة الأطراف، ولم تتحمس، يوماً، لفكرة القيادة المشتركة أو الجماعية للنظام الدولي، عبر تفعيل دور المنظمات الدولية، بل يمكن القول إنّنا إزاء دولة لا تعترف أصلاً بالقانون الدولي، نظراً لاعتقادها أنّ القوانين الأميركية أسمى وأعلى مكانة، ومن ثمّ، فلا يجوز أبداً أن تتعارض معها قوانين أو قواعد تصدرها جهات أخرى، وفي حالة حدوث مثل هذا التعارض تصبح القوانين الأميركية هي الواجبة النفاذ، والأولى بالتطبيق. لذا، يمكن القول إنّ الإدارات الأميركية المُتعاقبة، سعت لاستخدام المؤسّسات الدولية أداةً من أدوات سياساتها الخارجية، واعتبرتها مؤسّسات مكمّلة لوزارة الخارجية الأميركية، وهو ما يفسّر حماستها لدعم هذه المؤسّسات وتشجيعها، حين كانت أنشطتها وقراراتها تأتي متوافقة مع سياساتها ومحقّقة لمصالحها الخاصّة، أمّا إذا حدث العكس، واتخذت هذه المؤسّسات قرارات ترى الولايات المتّحدة أنّها تمسّ مصالحها أو مصالح حلفائها، فلم تكن تتردّد أبداً في ممارسة أنواع الضغوط عليها. ولأنّ الولايات المتّحدة هي المساهم المالي الأكبر في ميزانية هذه المؤسّسات، فعادة ما يُؤدّي إحجامها عن دفع حصّتها إلى التأثير بشدة في أنشطتها، وإرباك برامجها. وفي أحيان أخرى، لا تكتفي بممارسة الضغوط المالية، ومن ثمّ، تلجأ إلى ممارسة ضغوط أشد، كالتهديد بالانسحاب من هذه المؤسّسات، وهو ما حدث مع «يونسكو» على سبيل المثال لا الحصر.

> غياب الولايات المتّحدة عن «عصبة الأمم» كان أحد أكثر الأسباب أهمّية، التي أدّت إلى فشل هذه المنظّمة في الحيلولة دون اندلاع حرب عالمية ثانية

> إنّنا إزاء دولة لا تعترف أصلاً بالقانون الدولي، نظراً لاعتقادها أنّ القوانين الأميركية أسمى وأعلى مكانة

قد يقول قائلٌ إنّ السلوك الأميركي في التعامل مع المؤسّسات الدولية لا يختلف كثيراً عن سلوك الدول الأخرى، خاصّة الدول الكبرى، وهو قول لا يجافي الحقيقة، من الناحية النظرية على الأقلّ. غير أنّ نمط العلاقة الخاصّة الذي يربط الولايات المتّحدة بإسرائيل، وهو نمط فريد لا نظير له في تاريخ العلاقات الدولية، دفعها إلى الذهاب بعيداً في تحدّيها للمؤسّسات الدولية دفاعاً عن المصالح الخاصّة للكيان الصهيوني، الذي لم يكفّ يوماً عن انتهاك قواعد القانون الدولي. وعلى سبيل المثال، عندما اتّخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 1975، قراراً يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري (القرار 3379) ثارت ثائرة الولايات المتّحدة، وفرضت على الأمم المتّحدة عقوبات شديدة ومتنوعة، ولم يهدأ لها بال إلا عندما نجحت في حمل الجمعية العامة على إلغاء هذا القرار في 16 ديسمبر/ كانون الأول 1991، أي؛ بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانفرادها بالهيمنة على النظام الدولي. أصبحت الولايات المتّحدة أكثر الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن استخداماً لحقّ النقض (فيتو) بعد سقوط الاتحاد السوفييتي. وتشير الأرقام المُتعلّقة باستخدام الولايات المتّحدة لحق النقض إلى أنّ الأغلبية الساحقة من المرّات التي استخدمت فيها هذا الحق، منذ انهيار الاتحاد السوفييتي وحتّى الآن، كانت للحيلولة دون صدور قرارات من مجلس الأمن لا ترضى عنها إسرائيل، ما أدّى إلى تمكين الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من إجهاض اتفاقية أوسلو (19193)، وقطع الطريق على المحاولات الرامية لإقامة دولة فلسطينية، وأسهم بالتالي في دخول منطقة الشرق الأوسط حالةً من عدم الاستقرار الذي تعاني منه الآن بشدّة. الأخطر من ذلك، أنّ إدارة جو بايدن استمرّت في استخدام الفيتو لصالح إسرائيل، حتّى بعد وصول أكثر الحكومات تطرّفاً في تاريخها إلى السلطة، ورغم إقدام الحكومة الإسرائيلية الحالية على تدمير قطاع غزّة، وارتكاب أعمال إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية، ورفضها تنفيذ جميع القرارات الصادرة، ليس عن مجلس الأمن فحسب، أعلى سلطة تنفيذية في العالم، ولكن عن محكمة العدل الدولية، أعلى هيئة قضائية في العالم، رغم إلزامية جميع هذه القرارات.

إشكالية العلاقة مع المؤسّسات الدولية لا تكمن في إسراف الولايات المتّحدة في استخدام حقّ النقض في مجلس الأمن فحسب، فقد كان الاتحاد السوفييتي أكثر الدول دائمة العضوية استخداما للفيتو في هذا المجلس، خلال الفترة الممتدّة منذ تأسيس الأمم المتّحدة وحتّى منتصف الستينيات، أو في قيام الولايات المتّحدة بممارسة ضغوط على المؤسّسات الدولية لحملها على تبنّي قرارات تصبّ في مصلحتها أو للامتناع عن إصدار قرارات تلحق الضرر بهذه المصالح، فجميع الدول الأعضاء في المنظّمات الدولية تمارس مثل هذه الضغوط حين تستطيع، حتّى لو اختلفت الوسائل والأساليب. الإشكالية الحقيقية تكمن في أنّ الولايات المتّحدة ربطت نفسها عضوياً بسياسة كيان منبوذ، تديره حكومة عنصرية متطرّفة، لا تكتفي بانتهاك القانون الدولي صباح مساء، لكنّها تسعى في الوقت نفسه إلى تخريب المؤسّسات الدولية، بل إلى تدميرها كلّياً إن استطاعت. فبعد أسابيع قليلة من إقدام هذا الكيان على شنّ حرب إجرامية شاملة على قطاع غزّة، ادّعى أن مجموعة من الموظفين العاملين في وكالة الأمم المتّحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) شاركت مع «حماس» في شنّ عملية طوفان الأقصى، وبدلاً من المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلّة لاستجلاء حقيقة ما حدث، اعتمدت إدارة بايدن الرواية الإسرائيلية، وقامت على الفور بتجميد حصّتها في ميزانية الوكالة الأممية، وتبعتها دول أوربية عدّة، في محاولة مفضوحة لاتخاذ «طوفان الأقصى» ذريعةً لتدمير منظّمة دولية تخدم أكثر من ستّة ملايين فلسطيني، على أمل أن يؤدّي ذلك إلى إنهاء مشكلة اللاجئين، وإجبارهم على الرحيل بعيداً من الضفّة ومن القطاع، ومن المنطقة كلّها. ورغم أنّ التقارير الأولية لتحقيقات الأمم المتّحدة تشير إلى عدم ثبوت أيّ أدلّة على صحّة الادّعاءات الإسرائيلية، إلا أنّ قرار الولايات المتّحدة بتجميد مساهماتها المالية في ميزانية الوكالة ما زال ساري المفعول. فإذا أضفنا، إلى ما تقدّم، نشر صحيفة الغارديان منذ أيام قليلة تحقيقاً مفاده؛ أنّ جهاز الموساد قام بالتجسّس على كبار العاملين في المحكمة الجنائية الدولية وسعى لابتزازهم طوال السنوات العشر الماضية، لتبين لنا إلى أيّ مدى وصلت العنجهية الإسرائيلية وحرص الكيان الصهيوني على التستر وراء الحماية الأميركية لتدمير المؤسّسات الدولية.

قبل تكشّف هذه الفضيحة، أدلى مسؤولون أميركيون بتصريحات تضمّنت تهديداً بفرض عقوبات على قضاة المحكمة الجنائية الدولية، بل على النائب العام نفسه، إن هم تجرّؤوا على إصدار مُذكّرة اعتقال لأيّ من المسؤولين السياسيين أو العسكريين في إسرائيل، ما يدلّ بوضوح تام على وجود تنسيق مُحكم بين الولايات المتّحدة وإسرائيل لتقويض دعائم المؤسّسات الدولية. فهل تنجح إسرائيل في جرّ الولايات المتّحدة للمشاركة معها في سياسة التدمير الممنهج لمؤسّسات النظام الدولي؟ أظنّ أنّ هذا هو بالضبط ما تسعى إليه فعلاً.

(أكاديمي مصري)

حربان على غزّة لا واحدة

سعيد زيداني

ردّاً على «طوفان الأقصى» يوم السابع من شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، شنّت القوات الإسرائيلية، في اليوم التالي، حربها الثأرية واسعة النطاق على قطاع غزّة، في إطار عملية عسكرية حملت اسم «السيوف الحديدية»، تلك الحرب التي ما زالت نارها مشتعلة حتّى كتابة هذه السطور. أمّا الأهداف المُعلنة لتلك الحرب الثأرية فتتلخّص في أربعة، هي الآتية: القضاء على القدرات العسكرية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وشريكتها حركة الجهاد الإسلامي، والقضاء على قدرات حكم «حماس» في قطاع غزّة، وتحرير الأسرى/ الرهائن، وضمان الأمن لمستوطنات غلاف غزّة والمدن المجاورة لها من الشرق والشمال.

وكما نعرف جيداً، فقد حظيت تلك الحرب، بأهدافها المُعلنة، بتأييدٍ وتعاطفٍ دوليَين كاسحَين، خاصّة في دول أوروبا الغربية، وفي دول قارّتي أميركا الشمالية وأستراليا، تمثّلا بزيارات كلّ من رؤساء الولايات المتّحدة وفرنسا وألمانيا، ورئيس وزراء بريطانيا، تل أبيب. كما حظيت تلك الحرب بأهدافها المُعلنة بسكوت أو بتغاضٍ (يقول البعض «تواطؤ») دول عربية مؤثّرة، مثل مصر والإمارات والسعودية، نافرة من حركة حماس، ومن حكمها، ومن المحور الإيراني الذي يسندها في القتال ويغذّيها بالمال والسلاح. هذا، بالطبع، إلى جانب الإجماع اليهودي الصهيوني بشأن تلك الأهداف المُعلنة، ذلك الإجماع الذي وجد له تعبيراً واضحاً وصريحاً في وسائل الإعلام، وفي احتضان أُسر الرهائن، وفي الالتفاف حول الجهد الحربي، وفي تشكيل حكومة الطوارئ. ولكن، هناك حرب أخرى بأهداف مضمرة ترافق وتوازي، منذ البداية، تلك الحرب المُعلنة أهدافها؛ الحرب على الإنسان والمكان والبنيان في قطاع غزّة.

هذه الحرب المرافقة والموازية، ومضمرة الأهداف، تفسّر ذلك الانقضاض الهمجي والوحشي على المدنيين والأعيان المدنية في جميع أنحاء القطاع، قبل الاجتياح البري وبعده. وهي التي أدّت إلى هذا العدد المروّع من القتلى والجرحى، والمفقودين تحت الركام، وإلى ذلك القدر المُفزع من تدمير المنازل والمستشفيات والمعابد والمدارس والجامعات والمزارع وشبكات الطرق والمياه والكهرباء والصرف الصحّي. وهي التي تفسّر، أيضاً، ترويع وتجويع المدنيين الغزّيين، وتكشف النيّات الخفيّة بترحيلهم إلى جنوب القطاع وجنوب جنوبه، تمهيداً لتهجيرهم إلى شبه جزيرة سيناء، ومنها إلى دول عربية وغير عربية. مثل هذه الممارسات الهمجية والوحشية، من القوات الإسرائيلية الغازية، لا تبرّرها، بالطبع، الضرورات الحربية، وتتناقض، بالتالي، مع أحكام كلّ من قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الدولي الإنساني. غني عن القول، في هذا الصدد، إنّ تلك الخروقات الجسيمة لأحكام كلّ من هذين القانونَين الدوليَين هي التي جرّت دولة إسرائيل إلى قفص الاتهام في يناير/ كانون الثاني الماضي بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، أمّ الجرائم، أمام محكمة العدل الدولية، كما جرّت، لاحقاً، في شهر مايو/ أيار الحالي، طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إصدار أوامر القبض على كلّ من رئيس وزراء إسرائيل ووزير الدفاع فيها، باعتبارهما المسؤولين الرئيسيين عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية في قطاع غزّة.

> هذه الحرب المرافقة والموازية، ومضمرة الأهداف، تفسّر ذلك الانقضاض الهمجي والوحشي على المدنيين والأعيان المدنية في القطاع

> سيكون على «حماس» أن تتنازل عن حكمها لمصلحة سلطة وطنية لإدارة شؤون غزّة، تتشكّل باتفاق القوى الوطنية الفاعلة في القطاع

والعبرة؛ لم تُتّهم دولة إسرائيل بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية (قيد النظر في محكمة العدل الدولية)، ولم يُتّهم قادتها بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية (قيد النظر في المحكمة الجنائية الدولية)، بسبب حربها ذات الأهداف المُعلنة، وإنّما، أساساً، بسبب حربها الموازية وخفية الأهداف ضدّ المدنيين الغزّيين ومقوّمات وجودهم في قطاع غزّة. بكلمات أخرى؛ في حربها لغرض تقويض القدرات العسكرية لحركات المقاومة الإسلامية، وكذلك، لغرض تقويض قدرات حكم حماس في قطاع غزّة، كان الإجماع الوطني الإسرائيلي كاسحاً، وكان التعاطف الدولي جليّاً وواضحاً. وما الدعم المالي والسياسي والعسكري الأميركي إلا خيرُ دليلٍ على ذلك. ولكنّ حربها الموازية ومضمرة الأهداف ضدّ المدنيين الغزّيين ومقوّمات وجودهم كانت خلافية (أقلّ ما يقال). تلك الحرب الموازية، وويلاتها، هي التي اشعلت لهيب الاحتجاجات الشعبية، وعلى رأسها الاحتجاجات الطلابية، في دول ديمقراطية كثيرة، وهي التي جرّت إسرائيل وقادتها إلى قفص الاتّهام في المحاكم الدولية. بكلمات أخرى؛ من برّر، أو مال إلى تبرير، حرب إسرائيل ضدّ المقاومة الإسلامية من منطلق حقّها في الدفاع عن النفس، صدمه وأرعبه عدوان إسرائيل الهمجي وواسع النطاق على الإنسان والمكان والبنيان في كامل قطاع غزّة. حتّى داخل المجتمع اليهودي في إسرائيل ذاته، تناسلت بكثرة أعداد النافرين من هذه الحرب الموازية، وأهدافها، والمروّجين لها. وفي المقابل، لقد كان تعاطف أو تأييد الفلسطينيين وأنصارهم في الإقليم، وفي العالم الأوسع، لعملية طوفان الأقصى بأهدافها المُعلنة، ولمقاومة العدوان الإسرائيلي، لاحقاً، غير قابل للإخفاء أو الإنكار، رغم تحفّظ كثيرين منهم على ممارسات مرفوضة ضدّ المدنيين الإسرائيليين تخلّلت عملية الطوفان وأعقبتها. ولكنّ معاناة المدنيين الغزّيين نتيجة الحرب الموازية وأهوالها تظلّ غير قابلة للوصف، سواء اتخذت تلك المعاناة شكل إزهاق أرواح وأجساد المدنيين وتدمير الأعيان المدنية أو شكل التجويع والترحيل والحرمان من الدواء؛ معاناة ثقبت بقسوتها ضمائر كثيرين من أحرار العرب والعالم.

حربان، لا حرب واحدة، مشتعلتان إذاً، منذ بداية اجتياح القوات الإسرائيلية لقطاع غزّة، واحدة بين إسرائيل وحلفائها وبين المقاومة الإسلامية وحلفائها، والثانية تشنّها إسرائيل ضدّ الإنسان والمكان والبنيان في قطاع غزّة. بسبب الحرب الأولى، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية قراراتها بشأن قادة حركة حماس الثلاثة. وبسبب الحرب الثانية، أصدرت كلّ من المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية ما أصدرته من قرارات. علماً أنّ المحكمة الأولى مستقلّة، وتختصّ بملاحقة الجناة من الأفراد، بينما الثانية تابعة للأمم المتّحدة، وتختصّ بالنزاعات بين الدول، ويمكن بالتالي لمجلس الأمن الدولي أن يعطّل تنفيذ ما تصدره من قرارات (احترازية أو نهائية).

وفي كلتا الحالتَين، فإنّ القرارات النهائية لكلّ من المحكمتَين الدوليتَين تصدر بعد تحقيق مُستفيض يستغرق وقتاً طويلاً؛ وقتاً يعدّ بالسنوات. وأخيراً، بعد ما يقارب نهاية ثمانية أشهر على اندلاع الحرب الثأرية وواسعة النطاق على غزّة، وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه؛ الخسائر الإسرائيلية، البشرية والمادّية والسياسية والقانونية/ الأخلاقية هائلة. يضاف إلى ذلك تآكل قوّة الردع من جهة، وتعثّر تحقيق أهداف الحرب، المُعلنة منها والخفية، من جهةٍ أخرى.

وفي المقابل، فإنّ الخسائر الفلسطينية (أساساً وليس حصراً في غزّة)، البشرية منها وغير البشرية، والمعاناة المرافقة، تتحدّى الوصف في حجمها وهولها. ولكن، رغم خسائر كلّ من الطرفَين المتحاربَين، ما زالت القضايا الخلافية التالية متشابكة وعصية على الحلّ، كلّ منفردة، تماماً كما كان عليه الحال قبل أشهر كثيرة؛ تبادل الأسرى؛ تدفّق المساعدات الإنسانية بالقدر الكافي؛ وقف القتال وانسحاب القوات الإسرائيلية من غزّة؛ إعادة إعمار وحكم القطاع في اليوم التالي للحرب وإعادة ربطه سياسياً وإدارياً بالضفّة الغربية؛ واستئناف المفاوضات الهادفة إلى تحقيق حلّ الدولتَين حسب القرارات الدولية ذات العلاقة. ويعرف العارفون، الآن، أنّ إعادة تركيب هذه الحزمة المتشابكة من القضايا الخلافية، وآليات معالجتها، تتطلّب كثيراً من ضغط وعزم الدول والهيئات الدولية النافذة والمُؤثّرة، كما تتطلّب كثيراً من الطرفَين المتحاربَين؛ فعلى إسرائيل أن توقف عدوانها وتسحب قواتها وتنهي حصارها، وعلى حركة حماس أن تتنازل عن حكمها لمصلحة سلطة وطنية لإدارة شؤون غزّة، تتشكّل باتفاق الحركات والقوى الوطنية الفاعلة والمُؤثّرة في القطاع، على أن تكون، لاحقاً، ذراعاً لسلطة وطنية فلسطينية مُشرْعَنةٍ بالانتخابات الديمقراطية (التي تكون بدورها ذراعاً لمنظّمة التحرير الفلسطينية بعد شَرْعَنتها ديمقراطياً). ومن دون ذلك، سوف تتعسّر محاصرة الحريق في قطاع غزّة، وحول القطاع، وأبعد بكثير.

(أستاذ الفلسفة في جامعة القدس)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads